

## معاقد الأصلُول - شرح مختصر الروضة 39

حسن بخاري

بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله اولا واخرا ظاهرا وباطنا. احمده تعالى وشكرا واستعينه واستغفره وشهاده ان لا اله الا الله وحده لا شريك له الا الولين والاخرين وولي الصالحين. وشهاده ان - 00:00:01

سيدنا ونبينا محمدما عبد الله ورسوله صادق الوعد الامين خاتم النبيين وحبيب رب العالمين. اللهم صل وسلم وبارك عليه وعلى آل بيته وصحابته والتابعين ومن تبعهم باحسان الى يوم الدين. اما بعد. سيداً رحمة الله بالنظر في - 00:00:21 ترجيح الدليل السمعية ثم بالنظر في الترجيح في الدليل العقلية. نعم. قال فالترجيح اللغطي اما من جهة السندي او المتن او القرينة. الشخص بالترجيح اللغطي ترجيح الدليل اللغطية السمعية يعني الترجيح الذي يدخل بين نصوص الكتاب والسندة له ثلاث جهات. اما السندي واما - 00:00:41

المتن واما القرينة وجوه الترجيح يا مشايخ كثيرة جدا الامام ابو بكر الحازمي في الاعتبار فالناس يا اخوه المنسوخ ذكر في مقدمة الكتاب خمسين وجها من وجوه الترجيح بين الدليل - 00:01:02

ثم قال رحمة الله في اخرها وثمة وجوه اخر وثم وجوه كثيرة اضرينا عن ذكرها كي لا يطول به هذا المختصر الحافظ العراقي رحمة الله جاء في التقييد والايضاح في شرح مقدمة ابن الصلاح - 00:01:19 اورد الخمسين التي ساقها ابو بكر الحازمي ثم زاد عليها ستين واوصلها الى مئة وعشرين ثم قال وثم وجوها اخر للترجح في بعضها نظر وما حل ذلك اذا الا حصر لوجوه الترجيح ابدا هي كثيرة - 00:01:34

يهم بذكر وجوه الترجح طائفتان من اهل العلم. الاصوليون في باب التعارض والترجح والمحدثون في باب في باب مختلف الحديث هاتان الطائفتان تحرصان على حصر وجوه الترجح بين الدليل لانها الطائفة المعنية بفعلا بايجاد جواب عن المختلف بين الدليل الشرعية - 00:01:50

فلذلك ستجد وجوه الترجح بكثرة في كتب المصطلح في هذه الابواب في باب مختلف الحديث خاصة. وعند الاصوليين في باب التعارض والترجح مع كثرة وجوه الترجح فلن تجد مصنفا يحصيها. حتى الطوفي هنا جاء بوجوه معدودة ما تتجاوز عشرين ثلائين اربعين وجها بالكثير - 00:02:11

كيف تستطيع ان تقف على كل الوجوه؟ صعب. لكنه يعطيك بعض رؤوس الترجح وامثلة. طيب لما يؤتي يريد ان يجمع لك عشرين رجح ثلائين مرجح كيف يصنفها؟ هنا يتفاوتون - 00:02:32

الرازي رحمة الله قسمها الى ستة انواع الزركشي وغيره جعلها سبعة الطوفي ان جعلها ثلاثة كيف يعني؟ طيب الترجيحات بين الدليل بين الكتاب والسندة اما تقول ترجيحات تتعلق بالسندي. كيف يعني بالسندي؟ ستقول المتصل مرجح المنقطع المرفوع مرجح الموقوف. ما اتفق المحدثون على - 00:02:46

قبوله ارجح مما اختلفوا واحد يحسن واحد يضعف هذه وجوه معروفة عند كل طلاب العلم. هذه ترجيحات تتعلق بماذا بالسندي. في ترجيحات تتعلق بالمتصل. المتن المرفوع اولى من الموقوف المتن الذي لم يضطرب لفظه اولى وارجح من المتن الذي اضطرب لفظه عند الرواة وهكذا. هذه ترجيحات متعلقة - 00:03:06

بالمتن. المتن الذي وجدنا فيه زيادات الفاظ شاذة او منكرة هي مرجوحة على اللفظ المحفوظ. هذه ترجيحات متن نوع ثالث من الترجيحات لا علاقة له بالسندي ولا بالمتن. له علاقة مثلا بالدلالة. يعني الحديث الذي يفيد التحرير اولى من الذي يفيد الاباحة؟ هل -

هذا متعلق بالسند او بالمتن؟ لا بل بالمدلول. فيقولون يقدم الحاضر على المبيح. ويرجح هكذا. فمع كثرة الوجوه بعضهم يجعلها منقضة الى اثنين ثلاثة اربعة ترتيباً لهذه الوجوه في قوائم. الطوفيون رحمة الله جعلها في ثلاثة. قال اما من - 00:03:50 جهة السند او المتن او القرينة. القرينة يعني ليست في السند ولا ولا في المتن ويعطي في كل واحدة الان خمسة ست سبعة وجوه ترجح فقط لضرب المثال وانت سترى ان من وراء ذلك وجوهاً اخرى للترجح. نعم - 00:04:10

اما الاول فيقدم ايش الاول الترجح من جهة السند فيقدم التواتر على الاحاد لقطعيته واضح الحديث المتواتر اذا تعارض مع الاحاد فايهمما اولى لم قال لقطعيته اذا اعملت قول المحققين ان الاحاد اذا صح سنه وقوى واحتف بالقرائن فلا يصح تقديم متواتر عليه -

اطلاقاً بل يكونان متكافئين وينظر في وجه اخر من وجوه الترجح. نعم والاكثر رواة على الاقل هذا الوجه الثاني من الترجح. يرجح الحديث الذي تكثر رواته على الحديث الذي يكون اقل رواة - 00:04:54

ايش يعني تكثروا رواته؟ يعني يكون السند اطول يعني سند فيه ثلاثة وسند فيه سبعة الاكثر رواة هو المقدم. لا كثرة الطرق نعم المقصود بكثرة الرواية كثرة الطرق. ف الحديث يروى من طريق - 00:05:10

وثلاثة واربعة مقدم على الذي يروى من طريق واحد ومنع من ذلك الحنفية ولا يرون الترجح بكثرة الرواية ويعتبرون كثرة الرواية كثرة الشهود. القاضي كم يكفيه في الشهادة لثبات الحكم - 00:05:24

شاهدین. طیب جاء المدعي بشاهدین والمدعي عليه بشاهدین ها قلنا تتساقط البینات. طب لو واحد جاب اربع شهود زيادة يقوى عند القاضي لا اذا لا ترجح بكثرة الشهادة. قاس الحنفية - 00:05:40

الترجح بالرواية على الترجح بالشهادة. يعني كما ان القاضي لو اجتمع عنده عشرين شاهد في احد طرفي الحكم اي في الخصميين ليس باقوى من الثاني الذي جاء ابی شاهدین عدلين فلا ترجح بكثرة الشهود كذلك لا ترجح بكثرة الرواية ومذهب الحنفية في هذا مرجوح. والراجح مذهب الجمهور بل هو - 00:05:58

وصنيعة المحدثين هذه المسائل لا نحتاج ان نحتاج ان نحتكم فيها الى مذاهب الفقهاء مع احترامنا لهم. هذه صنعة اهل الحديث وهم قاطبة منذ ان بدأ زمن الرواية والى اليوم يجعلون الطرق التي يكثر رواتها - 00:06:18

مظنة للترجح على الطرق الاخرى الا ان يكون في الطريق الاخر ائمة اشد حفظاً واكثر ثباتاً وكان في الكثرة من لا عبرة بهم فذاك اعتبار اخر. نعم. والاكثر رواة والاكثر رواة على الاقل ومنعه الحنفية كالشهادة. وقد سبق جواب این - 00:06:34

ما الجواب التفريقي بين الرواية والشهادة احسنت نعم والمسند على المرسل الا مراسيل الصحابة فالامر اسهل لثبت عدالتهم كما سبق. لا تنسى ان مصطلح مسند ومرسل عند الاصوليين يختلف كما هو عليه عند المحدثين - 00:06:54

المسند عندهم المتصل والمرسل هو المنقطع في الاصطلاح العام. فيقصد ان المتصل سنه يرجح على المنقطع قال الا مراسيل الصحابة. لأن الصحابي اذا ارسل فانما يسقط صحابياً مثله اه اذا اذا عرف ذلك من شأنه قال فالامر اسهل فيها لثبت عدالتهم. نعم -

والمرفوع على الموقوف ما المرفوع نعم ما انتهى في روايته الى قول النبي صلى الله عليه وسلم او فعله او اقراره. الموقوف ما انتهى الى قول الصحابي - 00:07:38

والمتصل على المنقطع متصل سنه على المنقطع الانقطاع وجوهه متعددة عند المحدثين له انواع فالمرسل منقطع المعرض منقطع المنقطع منقطع وجوه متعددة يرجح فيها ما اتصل سنه والمتافق عليه في ذلك على المختلف عليه. يعني ما اختلف المحدثون على تصحيحة اولى مما اختلفوا او اتفقاً على - 00:07:52

تصحيحي وتضعيفي. فالمتافق عليه في الرفع اولى من المختلف فيه. المتافق عليه في الاتصال اولى من المختلف فيه ونحو هذا ورواية المتنقن والاتقى والضابط والاضبط والاعلم والاعلم والورع والاورع والتقي والتقي على غيرهم. كل هذا واضح - 00:08:17

وهو بدهي جداً ولا يزال صنيع المحدثين أيضاً على ذلك. إذا تعارضت أعملاً جانباً الترجيح. ويعتبرون الرواية الأضبط خصوصاً أولئك المحدثون الأئمة الذين كثروا روأة الحديث عنهم من طبقة تلامذتهم كالزهر مثلاً فإذا اختلفت الرواية عنه - [00:08:38](#) فإنهم ينظرون باعتبارين. باعتبار كثرة أحد الطرفيين على الآخر ويعتبرون أيضاً برواية الأضبط عن آخر فيعملون كل هذا الأعلم الأورع الاتقى الأشد ظبطاً لاحفظ إلى آخره. نعم وصاحب القصة والملابس لها على غيره. لاختصاصه بمزيد علم يضربون مثلاً لهذا بقصة ميمونة رضي الله عنها في نكاح النبي عليه الصلاة - [00:08:58](#)

والسلام لها بسرف كان محراً أو كان حلاً فميمونة تحكي أنها آنكرها صلى الله عليه وسلم وهو حلال وابن عباس رضي الله عنهما يحكي أنه كان محراً فصاحب القصة وهو ميمونة أولى لأنها أدرى والصق بالشأن فترجم روايتها - [00:09:27](#)

رواية ابن عباس رضي الله عن الجميع. والرواية المنتسبة المتناظرة على المضطربة هذا واضح المتن متى سلم من الأضطراب والسنن كذلك متى سلم من الأضطراب فإنه أولى من المختلف فيه أو الذي اضطربت - [00:09:47](#)

رواية الفاظه أو حتى سنته لاحظ الرواية المنتسبة ان اراد المتن فهذا ليس من وجوه ترجيح السنن ونحن في ترجيحات السنن فان كان اراد المتن فينتقل إلى النوع الثاني الذي بعد قليل - [00:10:03](#)

نعم والمتأخرة والمتقدمة على المتقدمة. ما وجه ترجيح الرواية المتأخرة على المتقدمة؟ نعم حتى ان لم تقل بالنسخ يعني ان لم يقم عندك دليل على النسخ لكن يبقى للتأخر مزية. على حد عبارات السلف كنا نأخذ نأخذ - [00:10:18](#)

نأخذ بالحدث فالحدث من شأن رسول الله عليه الصلاة والسلام. لأن الأخير أحدث تشريباً. فما كان في آخر أيامه كان أقوى. ولذلك لا يزال أهل العلم يعتبرون ما ورد في سورة المائدة من أحكام باعتبارها من أواخر القرآن نزولاً ارجح عندما تتقابل آياتها وأحكامها المقررة - [00:10:38](#)

مقابل بعض النصوص في السور والموضع الآخر نعم ورواية متقدم الإسلام ومتاخره سيان. لم؟ قبل قليل. قال الرواية المتاخرة مقدمة على المتقدمة. لما جاء إلى الرواية قال رواية مقدم الإسلام ومتاخره سيان - [00:10:58](#)

اليست رواية متاخر الإسلام تجعل روايته متاخرة؟ لا ما يلزم ولها قال سيان هذا جيد. يعني رواية متاخر الإسلام كابي هريرة مثلاً رضي الله عنه اسلم سنة سبع للهجرة هل بالضرورة ان كل ما رواه ابو هريرة رضي الله عنه فعلاً كان مما سمعه من سنة سبعة فما بعد - [00:11:19](#)

لا لا يلزم قد يحكي رواية تتعلق بالإسلام في مكة قبل الهجرة. فمن اين جاء بها سمعاً من الصحابة ولا يقول حدثني فلان يحكي مباشرة عن قول النبي عليه الصلاة والسلام وفعله. هذا الذي نسميه رسول الصحابي - [00:11:42](#) فكون رواية متاخر الإسلام لا تعني بالضرورة ها تأخر روايته او مرويه فلهذا انتبهوا جيداً فقال لا يلزم بالضرورة تقديم رواية متاخر الإسلام على متقدمه. نعم وفي تقديم رواية الخلفاء الاربعة على غيرها روایتان. يعني هل تقدم رواية أبي بكر وعمر وعثمان وعلى رضي الله عنهم وعن سائر الصحابة؟ هل - [00:12:00](#)

تقدّم على رواية غيرهم قال فيه روایتان فان رجحت رجحت رواية اكابر الصحابة على غيرهم. لاختصاصهم بمزيد خبرة باحوال النبي صلى الله عليه وسلم لمن ومكانهم منه. والذي عليه صنيع أهل العلم - [00:12:27](#)

ليس اطلاق النظر في تقديم رواية هؤلاء الاكابر بل في النظر في الوجه الآخر. لانه متى صحت الرواية عن رسول الله عليه الصلاة والسلام؟ لم يكن راوي في ذاته مع فضله ومكانته لم يكن له محل اعتبار بتقديم مرويه على مروي غيره - [00:12:46](#)

نعم واما الثاني ما الثاني الترجيحات من جهة المتن فمبناه تفاوت دلالات العبارات في انفسها. لأن الحديث عن المتن واضح نعم. فيرجح الدليل منها فالدليل ايش يعني الدليل فالدليل؟ ها؟ فالنص - [00:13:04](#)

فالنص مقدم على الظاهر وللظاهر مراتب باعتبار لفظه او قرينته فيقدم الاقوى منها فالاقوى بحسب قوّة دلالته وضعفها. طيب هذا واضح. الدلالات درجات. تقدم معك ان النص اقوى من الظاهر والظاهر مقدم على - [00:13:23](#)

على المسؤول والمؤول معهول به ومقدم على المجمل حتى الظاهر درجات لأن الظاهر هو العمل العمل بما ظهر من المعاني التي احتملها

اللفظ فكان ارجح من غيره. فالظاهر درجات بعض الظاهر اقوى من بعض - 00:13:43

والمسؤول ايضا درجات بحسب درجة القرينة وقوتها في التأويل. فهذا كله يجعل مجالا للترجح الاقوى فالاقوى. نعم والمختلف لفظا على فقط على متعدد. سؤال اذا وجدنا حديثين احدهما اختلف لفظه يعني في روایتين - 00:14:01

ثلاثة الفاظ مختلفة والآخر طرفيين ثلاثة واللفظ متعدد ايهما اقوى يعني حديثين متقابلين متعارضين احدهما له طرفيين ثلاثة مختلفة الالفاظ والثاني طرفيين ثلاثة متعددة لفظ ايها ارجح افترض ان يقول المتعدد هنا قال والمختلف لفظا فقط على متعدد. مرجح

لما؟ قال رحمة الله لدلالة - 00:14:22

اختلاف الفاظه على اشتهراته قل اختلاف الالفاظ دلالة على ان الحديث سرى وانتشر واشتهر على السنة الرواية فاجتهدوا فغيروا بالفاظ مختلفة فيدل على مزيد انتشار واتساع فهذا عامل مرجح. وان المتعدد منحصر في الرواية. وان صاحبه تحفظ فما رواه الواحد واثنان. وكانت الرواية - 00:14:49

متعددة له هذا باعتبار. قال رحمة الله وقد يعارض بان اختلاف الالفاظ ضرب من الاضطراب هذا وجيه. والاتحاد ادل على الاتقان الوراء. طب هذا له ما اخذ وهذا له ما اخذ. الصواب الا ترجح بهذا مطلقا لانه مختلف. ولا بهذا مطلقا بانه متعدد. يعني ماذا لو كان اختلاف اللفظ - 00:15:12

يتربى عليه اختلاف معنى يسقط ويكون اضعف لهذا احتزز هو ماذا قال؟ قال والمختلف لفظا فقط حتى يحتزز بانه لو اختلف اللفظ وترتبا على الاختلاف الاختلاف المعنى خرجنا واصبح هذا من قبيل المضطرب الذي يترتب عليه ضعف - 00:15:32

الحكم عليه نعم والمختلف لفظا فقط على متعدد دلالة اختلاف الفاظه على اشتهراته. وقد يعارض بان اختلاف الالفاظ ضرب من والاتحاد ادل على الاتقان والوراء ذو الزيادة على غيره بامكانهما بذهول لامكانهما بذهول راوي ناقص او نسيانه كما سبق. نعم - 00:15:52

ذو الزيادة هذا الوجه الثالث في الترجيحات المتن. المتن ذو الزيادة مرجح. قال لانه يمكن ان يحتمل ذهول راوي من ناقص او نسيانه فكان في اثبات الزيادة للراوي آ محل ترجيح. طبعا هذا ايضا محل نظر عند المحدثين في الزيادة. اذا كانت مما - 00:16:17

له حكم الانفراد او كان مخالفة للثبات لكل حكمه في القبول او الرفض الرابع والمثبت على النافي الا ان يستند النفي الى علم بالعدم لا عدم العلم فيستويان. اثبت بلال رضي الله عنه صلاة النبي - 00:16:37

صلى الله عليه وسلم داخل الكعبة كما في حديث البخاري ومسلم. واثبت ونفي ابن عباس رضي الله عنهم صلاة النبي عليه الصلاة والسلام داخل الكعبة كما في البخاري ومسلم. حديثان صحيحان - 00:16:56

كيف تعامل معهما؟ سترجح واحدة من وجوه الترجح يقدم المثبت على النافي. القاعدة تقول لان المثبت معه زيادة علم واحد يقول ما صلى والثاني يقول رأيته صلى فاثبات الرؤية مزيد علم. فتقبل وتعتبر وجها من وجوه الترجح - 00:17:09

هل يحكم على الرواية الثانية بالضعف لا والا ما اخرجها الشیخان في الصحيحين فيعتبرونها لسبب ما لا نفقه محملها لكن هكذا نتعامل عند تقرير الحكم في المسألة آ يقول الا طبعا نحن قدمنا رواية المثبت باعتبار ان معه - 00:17:28

زيادة علم يقول فماذا لو كان معنا في اثبات علم كأن يقول يعني لا تكون الرواية ما صلى يقول كنت معه حتى خرج فما رأيته صلى هذا ليس اقوى من مجرد الثبات او على الاقل في درجته - 00:17:48

اذا ركز معى يقدمون رواية المثبت على النافى ان معه زيادة علم. ما لم يستند النافى في روايته الى علم يتساوىان فلن يكون للمثبت عليه مذلة ولا ترجح. قال رحمة الله والمثبت على النافى الا ان يستند النفي الى علم بالعدم لا عدم - 00:18:04

العلم وتقديم معك بالاستصحاب الفرق بين العلم بالعدم وعدم العلم. عدم العلم جهل. والعلم بالعدم علم. فلا يسمى عدم العلم علما. قال رحمة الله فيستويان يعني فانتقل الى وجه مرجح اخر - 00:18:25

نعم وما اشتمل على حظر او وعيد على غيره. احتياطا عند القاضي. هذه قاعدة ايضا ربما كانت مشتهرة. يقدم الحاضر على المبيح. يعمل بها الفقهاء اذا تكافئت الدلائل واحد الدليلين يحرم والثاني يبيح يعملون بجانب - 00:18:44

الحظر قال احتياطا وجه الاحتياط انه ابعد عن الواقع فيما يخشى ان يكون محظوظا فيبتعدون عنه والناقل عن حكم الاصل على غيره ما حكم الاصل البراءة الاصل في المطعومات الحل الاصل في الثياب والاواني الطهارة. نعم وهكذا. الناقل عن الاصل لو جاءنا دليلان احدهما - [00:19:02](#)

قرروا حكم الاصل والثاني ينقل عنه فما المقدم الناقل عن حكم الاصل. رکز معی. هذان مذهبان من اهل علم يقول نقدم الدليل الذي يقرر حكم الاصل لانه يقويه ومنهم من يقول بل نقدم الناقلة عن حكم الاصل لان فيه زيادة حكم. المبقي على الاصل ما اتى بجديد. والناقل عن الاصل افاد - [00:19:29](#)

حکما جديدا فيقدم. مثال ذلك اختلاف العلماء في حل او حرمة اكل لحم الظبي باعتباره من ذوات الانیاب فيتناوله النص وتقریر تقریر جزاء الصید فيه یثبت حله باعتباره مصیدا حیوانا یصاد فیاکل - [00:19:56](#) فمن ینظر ويرجح والمسألة محل اختلاف. فمن يرى ترجیح جانب التحریم. ماذا افعل ترجیح المبقي على الاصل ومن قال جانب الحل هو المرجح انتقل عنه فنقصد هذی محل نظر بين الفقهاء والعلماء عندما تتكافئ الادلة فيعملون مثل هذا هل يقدم الحاضر على المبیح؟ هل يقدم الناقل عن - [00:20:14](#)

الاصل قالوا وفيهما خلاف يعني في السورتين الاخيرتين الخامسة والسادسة. هل يقدم الحاضر على المبیح او العکس؟ الناقل عن حکم الاصل يقدم على او عکس نعم والناقل عن حکم الاصل على غيره وفيهما خلاف. ولا يرجح مسقط الحد ومحب الحرية على غيرهما. هذا تبع للصورة الاخيرة - [00:20:38](#)

الناقل عن حکم الاصل مقدم على غيره وفيه خلاف. السؤال هل يرجح الدليل المسقط على الحد؟ هل يرجح الدليل المسقط للحد على الدليل المثبت للحد ایهما الاصل سقوط الحد او اثباته - [00:21:01](#)

الاصل سقوط الحد ولذلك يدرا بالشبهة طیب لو جاءنا دلیلان فمن باب وجه الشبه ایهما المبقي على الاصل الدليل المسقط للحد ایهما الناقل الدليل الذي یثبت الحد فهذه ربما توهم ان لها علاقة بما سبق. فاحتذر فقال ولا يرجح مسقط الحد - [00:21:22](#) الدين ولا موجب الحرية. تعارض دلیلان في اثبات حرية العبد او عتقه فما المقدم؟ المثبت للعتق مبقي على الاصل والمثبت الحرية ناقل عن الاصل. قال لا يرجح مسقط الحد ومحب الحرية على غيرهما. مع ان مسقط الحد - [00:21:46](#)

باقي على الاصل وناقل عن الاصل ومحب الحرية ناقل عن الاصل. قال لا يرجحان. فهو وجه المناسبة بين هذا الوجه والوجه السابق علاقته بالاصل وبالناقل عنه نعم ولا يرجح مسقط الحد ومحب الحرية على غيرهما اذ لا تأثير لذلك في صدق الراوی - [00:22:08](#) وقيل بلى لموافقتهم الاصل وقوله عليه السلام على فعله اذ الفعل لا صيغة له. هذا الوجه السابع قوله صلی الله علیه وسلم مرجح على فعله يقول لا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها بغاٰط ولا بول - [00:22:29](#)

ويقول ابن عمر رأیت النبي صلی الله علیه وسلم يقضی حاجته مستقبل الشام مستدبر الكعبۃ. تعارض قوله وفعله طبعا آن اسئلتك ما الحكم وستقول يمكن الجمع فتقول فعله محمول على الخصوصية وقوله لlama او ستجيبي بما يقول الفقهاء انه یجوز في حال البنیان ویمتنع - [00:22:47](#)

في حال الصحراء والخلاء انا اقول ماذا لو تعذر الجمع وجئت ترجح بين الدلائل فایهما ستقدم؟ يقدمون القول لم؟ لثلاثة اسباب ان القول ان القول مفيد للدلالة بنفسه بخلاف الفعل. كيف يعني - [00:23:09](#)

القول صيغة تدل على معنی لكن الفعل الفعل قررناه على اصول فعله عليه الصلاة والسلام في العبادات يحمل على التشريع. لاحظ كيف الفعل حاولنا ان نضع له اطارا في الدلالة على الحكم - [00:23:26](#)

وبخلاف القول يدل بنفسه هذه واحدة. الثانية ان القول متفق على الاحتجاج به والفعل فيه خلاف ومر بک. ما دلالة الفعل؟ هل هو على الوجوب او على الاستحباب؟ بخلاف دلالة القول؟ الوجه - [00:23:40](#)

ان الفعل یتطرق اليه كثیرا احتمال الخصوصية. بخلاف القول. يعني لا يمكن ان يقول عليه الصلاة والسلام قولنا ثم تقول هذا خاص به ابدا بخلاف الفعل یتزوج اکثر من اربعة فتقول هذا خاص به عليه الصلاة والسلام. یواصل في الصوم - [00:23:56](#)

ويمنع امته ويقول اني لست كهينتكم وثمة افعال تختص به عليه الصلاة والسلام فمن هنا قدم القول على الفعل قال اذ الفعل لا صيغة له نعم واما الثالث ما الثالث - [00:24:16](#)

القرينة ليست ترجيح سندا ولا متنابلا لامر خارج. نعم واما الثالث فيرجح المجرى على عمومه على المخصوص. لما بشأنه مجرى على عمومه عام باق على عمومه والآخر عام مخصوص فما المرجح منها - [00:24:32](#)

ليش الباقي على عمومه قال لانه لم يضعف بالتفصيص. ضربت لك مثالا ايضا في مسألة تعارض العمومين بحديثي لا صلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس ولا صلاة بعد العصر حتى تغرب. مع حديث اذا دخل احدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلی ركعتين - [00:24:55](#)

من دخل بعد صلاة العصر في حلقة تحفيظ او بعد الفجر في درس او في حلقة قرآن هل يصلی ركعتين تحية مسجد؟ ان نظرت الى حديث لا صلاة ستقول لا - [00:25:14](#)

يجلس مباشرة وان نظرت الى حديث اذا دخل احدكم المسجد ستقول يصلی وفي كل من الحديثين عموم وخصوص وجهي. فعنديه ستضطر الى ان تخصص ادھما بخصوص الآخر. وبالنظر لها هنا ستجد - [00:25:24](#)

عموم لا صلاة بعد الصبح عموم تناوله التفصيص كثيرا. فاستثنى منه الفائنة والمنسية واستثنى منه صلاة ركعتين الفجر سنة بعدها وسنة الظهر بعد العصر بادلة صحيحة واستثنى منه ركعتنا الطواف وهكذا بخلاف - [00:25:39](#)

اذا دخل احدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلی ركعتين لم يخص فهو اقوى بل تأكيد قوته بمنعه صلی الله عليه وسلم للفطوان لما دخل اثناء خطبة الجمعة فجلس فيقطع الخطبة ويكلمه ويقول اصليت؟ قال لا. قال قم فاركع ركعتين وتجوز فيهما. فهذا يؤكّد ان عموم اذا دخل احدكم المسجد عموم - [00:25:59](#)

مجري على عمومه ايش يعني مجرى على عمومه؟ ما دخله تفصيص فهو اقوى. واولى من حديث لا صلاة لان ذاك عام مخصوص وربما قال الفقهاء هذا عموم مخرق وذاك عموم محفوظ تقصدون بالمخرق - [00:26:22](#)

الذى اخترق بكثرة التفصيص فيضعف عمومه بخلاف المحفوظ الذي بقي على عمومه فهو اولى وارجح عندهم. نعم والمتلقى بالقبول على ما دخله النكير. وعلى قياسه ما قل نكيره على ما كتب. واضح؟ المتلقى بالقبول على ما دخله النكير - [00:26:38](#)  
والمحضود الانكار وعدم القبول بخلاف ما قلنا وعلى قياسه ما قل نكيره على ما كثرا. حديثان كلاهما فيه انكار ادھما اقل من الآخر فيرجح على مقابلة. الثالث وما عضده عموم كتاب او سنة او قياس شرعي او معنى عقلي على غيره. الترجيح بكثرة - [00:26:58](#)  
الادلة دليلان متعارضان ادھما اعتضد بدليل من جنس اخر. يعني دليلان من السنة ادھما رجحه القياس والآخر؟ لا. ايهما اولى مرجح القياس هذا ترجح يسمى ترجيحا بكثرة الادلة لاحظ معى ليس كثرة الادلة من جنس واحد. يعني دليلان من السنة يرجحان بقياس او بقول صحابي - [00:27:18](#)

او اية مع اية ترجح بسنة وهذا فمتى ترجح الدليل؟ بدليل اخر كان هذا ترجيحا بكثرة الادلة نعم فان عضد ادھما ادھما فان عضد ادھما قرآن والآخر سنة قدم الاول في رواية لتنوع الدالة - [00:27:42](#)

في اخرى اذ السنة مقدمة بطريق البيان. وعمليا لا يصح هذا التفصيل بل متى ترجح ادھما بدليل اخر؟ فالقول له والرجحان له. فاذا اعتضد كل منهما بدليل من جهة فمتع - [00:28:01](#)

الترجح لا الترجح بقوة الدليل المضد. يعني لا اقول انه دائما دليل القرآن اقوى من دليل السنة. ماذا لو كان دليل القرآن الذي جاء ممعضا وراجحا دالة بعيدة دالة عامة ليس فيها نص على المسألة وجاء دليل السنة في محل المسألة ساقدم دليل السنة - [00:28:18](#)

وهكذا فالمسألة بقوة الدليل المرجح الذي يأتي في محل الترجح الرابع وما ورد ابتداء على ذي السبب لاحتمال اختصاصه بسببه. تذكرون قضية وقاعة العبرة بعموم اللفظا بخصوص السبب متى تأتي القاعدة ويرد فيها الخلاف؟ اذا ورد النص - [00:28:37](#)

اذا ورد النص بسبب لحادثة طيب نصوص الشريعة صنفان صنف شرع ابتداء ايش يعني ابتداء ليس لحادثة وصنف لسبب. هنا يقول ما ورد ابتداء مقدم على ما ورد على سبب. ليش - [00:28:59](#)

الاول ما في خلاف والثاني فيه خلاف. نعم وما عمل به الخلفاء الراشدون على غيره في رواية بورود الامر باتباعهم. ما عمل به الخلفاء

تقديم معك ان اتفاق الخلفاء الاربع - 00:29:19

على العمل بنص ما مرجح بل مر بك ان هذا من قبيل عمل الصحابة اذا اتفق الخلفاء والخلفاء الاربعة لسببين النص وارد بشأنهم ثم  
كونهم خلفاء بمعنى ان العمل الذي يعملون به والحكم الذي يقضون به سيتفشى في الامة وينتشر ففي - 00:29:33

انتشاره وعدم مخالفته مفض الى الا الاجماع وهذا دالة قوة ولذلك ترجح وما لم ينقل عن راويه خلافه على غيره ما لم ينقل عن  
راويه خلافه مرجح على غيره. الراوي المقصود به الصحابي - 00:29:53

متى روى الرواية ثم نقل فيها معنى اخر يعني فسر روايته بما يوافق مرويه فانه اولى من الذي يخالف فيه الراوي مرويه. مع القاعدة  
التي تقول العبرة برواية الراوي لا برأيه - 00:30:13

نستدل ونستضيء بتفسيره بفهمه. لكن متى تعارض رأيه مع روايته قدمت الرواية؟ نعم ولا ترجح بقول اهل المدينة كقول بعض  
الشافعية ولا بقول اهل الكوفة كقول بعض الحنفية اذ لا تأثير للاماكن في زيادة الطعون. تقدم ما في الحديث عن الترجح بعمل اهل  
المدينة والتفصيل فيه - 00:30:33

هو انه الحق الذي قرره علماء المالكية لا على الاطلاق الذي يذكر في كتب عامة الاصول بل في المقادير وفي الصفات التي تنقل لا في  
تشريع الاحكام جملة ومثلوا لذلك بمقادير المد والصاع النبوي ومثلوا لذلك ايضا بصفة الاذان وجمله فان مثل هذا ما ينقل -  
00:30:57

عن اهل المدينة فهو من قبيل المتصل عملا بالزمن الاول وانهم اولى بهذا في حمل الروايات عليه والترجح به معتبر وهذا لا يخالف  
فيه احد السابع وما عدده من احتمالات الخبر بتفسير الراوي او غيره من وجوه الترجيحات. على غيره من الاحتمالات. عندما يعتمد  
- 00:31:17

الخبر بتفسير الراوي اختلف المالكية مع غيرهم في حديث البيعان بالخيار ما لم يتفرق ما هو التفرق الحسي او المعنوي تفسير ابن  
عمر وهو راوي الحديث احد المعارضات لمذهب الجمهور كان اذا عقد صفقة رضي الله عنه مع احد حرص على ان يفترق عنه  
بخطوات - 00:31:40

حتى يلزم البيع فاذا هو يفهم ان التفرق هنا تفرق بالابدان. فيقول ما عضده من احتمالات الخبر بتفسير الراوي او غيره من وجوه  
الترجح يعني مقدم على غيره من الاحتمالات. هذه سبعة وجوه اتى بها المصنف رحمه الله. في النوع الثالث الذي هو وجوه الترجح  
بالقرينة - 00:32:00

تم معنى الحديث الان في ترجح الادلة اللفظية بالسند وبالمعنى سينتقل النوع الاخير وهو ترجح الاقيسة - 00:32:23